

كيف يسهم التأمين في حماية المرأة ماليًا واجتماعيًا



مقدمة:

يُعد التأمين أحد الأدوات المالية الهامة التي تهدف إلى إدارة المخاطر وتحقيق الحماية المالية للأفراد والأسر في مواجهة الأحداث الطارئة وغير المتوقعة. وعلى الرغم من التقدم الكبير في مجال الشمول المالي، لا تزال هناك فجوات كبيرة في وصول المرأة إلى خدمات التأمين والاستفادة منها بالكامل. تواجه المرأة بشكل متفرد مجموعة من المخاطر المحددة المرتبطة بصحتها، وأدوارها الاجتماعية والاقتصادية، وطول عمرها، مما يجعل الحاجة إلى الحماية التأمينية أمراً بالغ الأهمية لها. يأتي هذا البحث لاستكشاف الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه التأمين في تعزيز الحماية المالية والاجتماعية للمرأة، مع تحليل معمق للعوائق الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد من فعالية هذه الأداة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة.

1. التأمين كأداة للشمول المالي والحماية الاجتماعية

مفهوم التأمين وأهدافه:

التأمين هو عقد يتم بمقتضاه نقل عبء المخاطر من الفرد (المؤمن له) إلى شركة التأمين، مقابل قسط معلوم، وذلك لتوفير الحماية المالية ضد خسائر مالية محتملة.

ومن أنواع التأمين التي تخدم المرأة بشكل مباشر

1. التأمين الصحي للنساء

- يشمل خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، الحمل والولادة، وفحوصات الكشف المبكر عن الأمراض مثل سرطان الثدي وعنق الرحم.

2. التأمين على الحياة

- يضمن استقرار الأسرة المالي في حال وفاة المرأة المعيلة أو أحد أفراد الأسرة.

3. التأمين متناهي الصغر

- يستهدف النساء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو في الاقتصاد غير الرسمي، لتوفير حماية مالية بأسعار ميسرة.

4. تأمين الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي (في بعض الدول)

- بدأت شركات تأمين في تقديم منتجات تغطي تكاليف العلاج النفسي أو الطبي أو القانوني الناتج عن العنف الأسري.

العلاقة بين التأمين والمرأة:

ترتبط احتياجات المرأة بالتأمين بشكل وثيق بخصائص ديموغرافية واجتماعية واقتصادية مميزة:

- طول العمر المتوقع: تعيش النساء غالباً لفترات أطول من الرجال، مما يعني حاجة أكبر للتخطيط المالي للتقاعد والحماية من مخاطر نفاد المدخرات.
- المخاطر الصحية الخاصة: تتعرض المرأة لمخاطر صحية مرتبطة بالحمل والولادة وأمراض مثل سرطان الثدي وعنق الرحم، والتي تتطلب رعاية طبية مكلفة.
- الدور الاقتصادي المزدوج: كثيراً ما تتحمل المرأة مسؤولية إدارة شؤون الأسرة إلى جانب عملها خارج المنزل، مما يجعل استقرارها المالي أساسياً لاستقرار الأسرة بأكملها.
- هشاشة الوضع الاقتصادي للمرأة: تدني مشاركة المرأة في سوق العمل، وتزاحمها في القطاع غير الرسمي، تجعلها أكثر عرضة للصدمات المالية.

2. كيف يسهم التأمين في حماية المرأة ماليًا

الحماية من المخاطر الصحية:

- تغطية التكاليف الباهظة: يخفف التأمين الصحي العبء المالي عن المرأة وعائلتها في حال الإصابة بالأمراض المزمنة أو الحاجة إلى عمليات جراحية أو رعاية طويلة الأمد.
- التركيز على الأمراض النسائية: تقدم بعض وثائق التأمين تغطية مخصصة لأمراض مثل السرطانات النسائية، مما يشجع على الكشف المبكر والعلاج الفعال.

- **الحفاظ على المدخرات:** يمنع التأمين الصحي استنزاف مدخرات الأسرة في حالات الطوارئ الطبية، مما يحافظ على رأس المال المالي للمرأة ويحميها من الوقوع في براثن الفقر.

تحقيق الأمن المالي طويل الأجل:

- **تأمين الدخل:** في حالة العجز أو الإصابة التي تمنع المرأة من العمل، يوفر تأمين الدخل دخلاً منتظماً يحل محل الراتب المفقود.
- **تأمين الحياة:** يحمي تأمين الحياة الزوجة والأطفال من العواقب المالية المدمرة لوفاة المعيل الرئيسي (الزوج أو الأب)، مما يضمن استمراريته في التعليم والمعيشة.
- **الادخار للتقاعد:** تمثل منتجات التأمين على الحياة ذات الطابع الادخاري أداة فعالة للمرأة للادخار بشكل منظم لمرحلة التقاعد، خاصة مع فجوات المعاشات التقاعدية.

تمكين المرأة اقتصادياً:

- **ضمان استمرارية المشاريع:** يساهم التأمين متناهي الصغر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء، ويحميها من مخاطر التوقف بسبب الحرائق أو السرقة أو مسؤولية الطرف الثالث.
- **تعزيز المصداقية الائتمانية:** يمكن أن يكون وجود وثيقة تأمين عاملاً إيجابياً عند تقديم طلب الحصول على قرض لتمويل مشروع، حيث يطمئن المقرض من قدرة المرأة على مواجهة الصدمات.

كيف يساهم التأمين في حماية المرأة اجتماعياً

تعزيز الاستقلالية والثقة:

يمنح التأمين المرأة شعوراً بالاستقلال المالي والقدرة على مواجهة المستقبل بمخاطره دون الاعتماد الكلي على الآخرين (الزوج، الأب، الأخ)، مما يعزز ثقتها بنفسها ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع.

تحقيق الاستقرار الأسري:

عندما تكون المرأة محمية تأمينياً، تتحول من كونها "مسئولة محتملة" في أوقات الأزمات إلى "ركيزة قوية لحماية الأسرة". فهي قادرة على إدارة الأزمات الصحية أو المالية دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار النظام المالي للأسرة.

الحماية في حالات الطلاق أو الترمول:

تواجه العديد من النساء ضعفاً اقتصادياً هشاً بعد الطلاق أو وفاة الزوج. ويمكن أن تكون عوائد تأمين الحياة أو المدخرات من وثائق التأمين شريان حياة يساعدها على تجاوز المرحلة الانتقالية الصعبة وتمويل إعادة تأهيلها لدخول سوق العمل.

4. الفجوة القائمة في الوصول إلى التأمين (الفجوة النوعية)

الفجوة في سوق العمل:

- القطاع غير الرسمي: تشكل النساء نسبة كبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي (الزراعة، العمل المنزلي، المشاريع متناهية الصغر)، حيث تكون مزايا التأمين الإلزامي (كالضمان الاجتماعي) شبه معدومة.
- فجوة الأجور: يؤدي انخفاض متوسط دخل المرأة مقارنة بالرجل إلى تقليل قدرتها على تخصيص جزء من دخلها لشراء منتجات تأمينية طوعية.

الفجوة المعرفية والمالية:

- انخفاض الوعي المالي: قد لا تدرك الكثير من النساء أهمية التأمين أو كيفية عمل آليته، أو قد يعتمدن بشكل كلي على الذكور في الأسرة لإدارة الشؤون المالية.
- الأمية المالية: تؤثر الأمية المالية على قدرة المرأة على تقييم المنتجات التأمينية المناسبة لها واختيارها، مما قد يعرضها للاستغلال أو لشراء منتجات لا تتناسب مع احتياجاتها.

5. الفجوة القائمة في تصميم وتقديم منتجات التأمين

عدم ملاءمة المنتجات:

- التصميم أحادي البعد: كثيراً ما يتم تصميم منتجات التأمين بافتراض أن العميل النموذجي هو ذكر، معيل وحيد للأسرة، دون مراعاة الأدوار المتعددة والاحتياجات المحددة للمرأة.
- إغفال المخاطر المحددة: قد لا تغطي بعض وثائق التأمين القياسية مخاطر مثل الأمراض النسائية أو تقدم فوائد إضافية للرعاية الصحية للأطفال، والتي تعتبر أولوية للعديد من النساء.

حواجز التسعير والاكتتاب:

- التأمين الصحي: قد تفرض شركات التأمين أقساطاً أعلى على النساء في سن الإنجاب بسبب التكاليف الصحية المتوقعة المرتبطة بالحمل والولادة.
- تأمين الحياة: في بعض الأحيان، قد تطلب شركات التأمين شروطاً أكثر صرامة أو معلومات طبية إضافية للنساء، بناءً على إحصائيات طول العمر (مع أن متوسط عمر النساء أطول وبالتالي قد يكن أقل خطورة في بعض أنواع التأمين).

6. الفجوة القائمة في البيئة التشريعية والاجتماعية

القيود القانونية والاجتماعية:

في بعض المجتمعات، قد تواجه المرأة عوائق قانونية أو عرفية تمنعها من إبرام عقود تأمين دون موافقة ولي الأمر (زوج، أب).

نقص البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي:

يؤدي عدم وجود بيانات كافية ومفصلة عن عادات الإنفاق والادخار، واحتياجات الحماية، وأنماط المخاطر بين النساء، إلى صعوبة قيام شركات التأمين بتطوير منتجات مستهدفة وملائمة بشكل فعال.

الصور النمطية والتحيزات:

قد تنظر بعض المجتمعات إلى شراء المرأة للتأمين على أنه "تبذير" للمال أو عدم ثقة في قدرة الزوج على توفير الحماية، مما يخلق ضغوطاً اجتماعية تثنيها عن شراء التأمين.

7. دراسات حالة ونماذج ناجحة

برامج التأمين الصحي الجماعي للنساء الريفيات :

تقوم منظمات مثل "SEWA" في الهند بتصميم برامج تأمين صحي جماعية بأسعار مناسبة للعاملات في القطاع غير الرسمي، مع تغطية تشمل رعاية الأمومة.

الفلبين:

- دخلت إحدى أكبر شركات تأمين الممتلكات في الفلبين في شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بدعم من مبادرة تمويل رائدات الأعمال (We-Fi)، لوضع استراتيجية لتصبح شركة تأمين الممتلكات المفضلة للنساء الفلبينيات. في عام ٢٠١٩، أطلقت هذه الشراكة برنامج WeWomen، الذي صمّم مجموعة مبتكرة من حلول التأمين على الحوادث الشخصية، والممتلكات، والأعمال التجارية، والمركبات للنساء، مع خدمات ذات قيمة مضافة، مُصمّمة خصيصاً لتلبية احتياجاتهن.

- كما تعاونت أقدم و أكبر شركة تأمين على الحياة في الفلبين مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على مدار السنوات القليلة الماضية، بدعم من مبادرة تمويل رائدات الأعمال، و طورت هذه الشركة حلولاً مبتكرة للتأمين على الحياة والصحة للنساء والمشاريع المملوكة لهن.

بنغلاديش:

استهدفت إحدى شركات تأمين الممتلكات في بنغلاديش النساء، حيث أطلقت الشركة منتج للتأمين الشامل ضد الحوادث للنساء في المناطق الحضرية والريفية، والذي يُغطي الآن جميع مستويات الدخل.

جنوب أفريقيا:

وجدت إحدى شركات التأمين أنه على الرغم من شراء النساء جنوب الأفريقيات لوثائق تأمين، إلا أنها لم تلبّ احتياجاتهن بشكل كافٍ. وللاستفادة من هذا السوق الذي يُقدَّر حجمه بـ 788 مليون دولار، قامت الشركة بتحليل احتياجات النساء في مجال حماية المخاطر، وصممت حلولاً ومنتجات مُخصصة للنساء، بدلاً من مجرد إعادة تصميم المنتجات الحالية.

8. توصيات لسد الفجوات وتعزيز حماية المرأة عبر التأمين

على مستوى السياسات والتنظيم:

- تعزيز الشمول المالي: دمج منتجات التأمين ضمن استراتيجيات الشمول المالي الوطنية، مع وضع أهداف محددة لزيادة نسبة النساء المؤمن عليهن.
- تطوير الأطر التنظيمية: وضع تشريعات تمنع التمييز في التسعير على أساس الجنس (خاصة في التأمين الصحي) وتشجع على الشفافية في تقديم المنتجات.
- إلزام جهات الرقابة لشركات التأمين بجمع ونشر بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي لتحسين عملية صنع القرار.

على مستوى شركات التأمين:

- تطوير منتجات مخصصة: تصميم وثائق تأمين مرنة وبأسعار معقولة تلبي الاحتياجات المحددة للنساء (مثل التأمين الصحي الشامل للأم والطفل، تأمين الحياة الادخاري للمرأة).
- اعتماد قنوات توزيع مبتكرة: الاستفادة من التكنولوجيا المالية والتسويق عبر منصات التواصل الاجتماعي للوصول إلى شريحة أوسع من النساء.
- تدريب الكوادر: تدريب وسطاء التأمين وموظفي خدمة العملاء على التواصل بشكل فعال مع النساء واحترام احتياجاتهن.

9. توصيات لسد الفجوات ودور المجتمع المدني

على مستوى التمكين المعرفي:

- برامج التوعية: تنظيم ورش عمل ومبادرات تثقيفية مكثفة بالشراكة مع الجمعيات النسائية ووسائل الإعلام لرفع الوعي بالثقافة التأمينية.
- إدماج التعليم المالي: إدراج مفاهيم التأمين وإدارة المخاطر ضمن المناهج التعليمية والبرامج التدريبية الموجهة للفتيات والنساء.

على مستوى المجتمع المدني والمنظمات الدولية:

- **الدعوة للتغيير:** قيام منظمات المجتمع المدني بدور رقابي وضابط على الحكومات وشركات التأمين لتبني سياسات ومنتجات أكثر شمولاً للمرأة.
- **الشراكات:** عقد شراكات بين المنظمات الدولية (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وشركات التأمين لتطوير حلول تأمينية ميسورة التكلفة للنساء في المجتمعات الأكثر فقراً.

وثيقة التأمين ضد مخاطر الطلاق كنموذج لدور التأمين في حماية المرأة مالياً واجتماعياً

تضمن قانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024 مادة غير مسبقة تلزم الزوج بدفع مبلغ تأميني تحت بند "التأمين ضد مخاطر الطلاق" والذي تتقاضاه المطلقة وفقاً لشروط وضوابط حددها القانون. وتهدف الوثيقة إلى ضمان حقوق المرأة في حالات الطلاق وتأمينها مادياً لحين حصولها على جميع مستحقاتها وهو ضمان لأمانها النفسي واستقرار أسرتها، وخاصة في حالة السيدات اللاتي لا تعملن وليس لديهن دخل ثابت. وتعكف اللجان الفنية باتحاد شركات التأمين المصرية على دراسة الشكل المقترح للوثيقة تمهيداً للعرض على الهيئة العامة للرقابة المالية .

رأي الاتحاد :

التأمين ليس مجرد أداة مالية تقنية، بل هو ركيزة أساسية لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. من خلال توفير شبكة أمان ضد الأخطار الصحية والمالية، يمكن للتأمين أن يطلق العنان لإمكانات المرأة، ويعزز استقلاليتها، ويسهم في استقرار أسرتها ومجتمعها.

ومع ذلك، فإن الاستفادة الكاملة من هذه المزايا تتطلب مواجهة جادة ومتعددة الأوجه للفجوات القائمة، والتي تتراوح بين العوائق الهيكلية في سوق العمل، والقصور في تصميم منتجات تأمينية مخصصة للنساء، والتحديات الاجتماعية والثقافية عميقة الجذور. إن سد هذه الفجوات ليس مسؤولية قطاع واحد، بل هو جهد مشترك يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومات، والجهات التنظيمية، وشركات التأمين، والمجتمع المدني، لبناء نظام تأميني شامل وعادل، يحقق الحماية الكاملة للمرأة ويسهم في بناء مجتمع أكثر مرونة وازدهاراً للجميع.

المصادر:

1. <https://we-fi.org/the-case-for-insuring-women-for-a-better-tomorrow/>
2. <https://amwalalghad.com/2024/03/07/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%a7%d8%ab-%d8%aa%d9%85%d8%ab%d9%84%d9%86-48-6-%d9%85%d9%86-%d8%b9%d8%af%d8%af-%d8%b3%d9%83%d8%a7%d9%86-%d9%85%d8%b5/>

3. <https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doclink/2021/insular-life-women-insurance.pdf>
4. <https://insuranceindustryblog.iii.org/women-continue-to-hold-59-percent-of-the-insurance-workforce-with-representation-among-underwriters-increasing-by-5-percent/>
5. AXA (2020). "Closing the Gender Gap in Insurance".
6. International Finance Corporation (IFC) - World Bank Group. (2018). "She for Shield: Insuring Women for Better Outcomes".
7. Swiss Re Institute. (2020). "Gender-based Insurance Gap: Opportunities for the Industry".
8. International Labour Organization (ILO). (2017). "World Social Protection Report: Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals".
9. International Association of Insurance Supervisors (IAIS). (2020). "Issues Paper on Conduct of Business and Inclusion".
10. International Network for Research on Gender and Insurance (INRGI). (Various Publications).